بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والمقدمة فان ذلك
يجري مجرى تاكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيخالفه نحو زيد
ضربته وزيد مررت به وما اشبهه فان قلت هب انه لم يتعرض
للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لشهرة امره وكونه واحدا متعينا
لكن كان ينبغي ان يتعرض لصور التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك
ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما قصد به التخصيص فان المسند
ههنا جملة قلت هو داخل في التقوي ضرورة تكرر الاسناد قطعا
فكانه قال للتقوي سواء كان على سبيل التخصيص اولا فلفظ التقوي
يشمل التخصيص من حيث انه تقو وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك
حيث ذكر في نحو زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم والتاخير
لا يفيد الا التقوي واعتبارهما يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص
كيف لا وقد ذكر في بحث انما ان ليس التخصيص الا تاكيدا على تاكيد وبهذا
ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط
دون التقوي لانه لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل
وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد وابيات ثم العجب انه صرح
بان المسند لا يكون جملة الا للتقوي او لكونه سببيا مع تصريحه
بان المسند في نحو انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص **واسميتها**
وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي
اي الظرفية **مقدرة بالفعل على الاصح** لان الاصل في التعليق هو
الفعل واسم الفاعل انما يعمل بمشابهته فالاولى عند الاحتياج ان
يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها قطعا في نحو الذي في الدار

اخوك

اخوك فعند التردد الحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم فاعل لان
الاصل في الخبر ان يكون مفردا لاصالة المفرد في الاعراب على ان الانصاف
هو ان المفهوم من قولنا زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت
او استقر ثم عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة
والمص قد غير الجملة الى الفعل قصدا الى ان الضمير قد انتقل الى الظرف
ولم يحذف مع الفعل فح يكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا
لوجب ان يقول اذ المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بجملة
انه يجعل في التقدير جملة لا مفردا وح لا معنى لعبارة المص الا مع
ان فيها فسادا اخر لانها ان حملت على ظاهرها افادت ان الجملة
الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف
في ذلك المذهب مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف
مقدر بالفعل **واما تاخيره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر** في تقديم
المسند اليه **واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه** اي لقصر المسند اليه
على المسند على ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه
مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود **نحو لا فيها غول اي بخلاف**
خمور الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه
ليس بمقصور عليه بل على جزئه المجرور اعني الضمير الراجع الى خمور
الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف
في خمور الجنة اعني الضمير او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف
بفي خمور الدنيا وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول
مقصور على عدم الحصول والكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)